الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي : بين الجمود واحتمالات إعادة الاطلاق .

ورقة من اعداد : د.علي مراد*

في عام 2010 وعلى هامش انعقاد مؤتمر دولي حول سياسة الجوار الأوروبي في سلوفينيا ، أعلن دبلوماسي من أحد بلدان جنوب المتوسط أنه لا يفهم السبب الذي دفع ببلاده التي هي جزء من مسار برشلونة مدعوّة للانخراط في مفاوضات جديدة مع الاتحاد الأوروبي بغية " إنجاز " خطة عمل في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة في أعقاب التوسيع الخامس لرقعة الاتحاد الأوروبي.في هذا التصريح يشير الدبلوماسي بوضوح إلى اشكالية تعدد الأطر وغياب إستراتيجية ثابتة ومستقرة يعتمدها الاتحاد الأوروبي إزاء دول حوض المتوسط، ويطرح بالتالي السؤال حول الجدوى من الانخراط بصورة دائمة في مبادرات جديدة مع بلدان جنوب المتوسط كما يعكس.

فمنذ إعلان برشلونة منذ عام 1995 واطلاق **الشراكة الاورومتوسطية** ، دخلت العلاقات بين اوروبا ودول المنطقة في سياق جديد. تكمن اهمية هذه الشراكة بانها مبادرة فريدة وطموحة من نوعها كونها تجمع في اطار موحد عينه دول من الجنوب مع دول من الشمال دونها فروقات اقتصادية وسياسية وتنموية كبيرة تركز الشراكة الأورو-متوسطية. كما أنها اطار سياسي وقانوني ومؤسساتي يجمع بين البعد الثنائي والبعد الاقليمي المتعدد الاطراف في اطار واحد وسياسة شاملة واحدة. كما أنها تنطلق من فلسفة تقوم على ترابط وتلازم القضايا الثقافية و المالية والإقتصادية و الأمنية لا يمكن تناولها تناولا فعالا بمعزل عن بعضها البعض.

ولكن ابتداء من العام 2003 دخلت العلاقات في طور جديد مع دخول **سياسة الجوار الاوروبية** حيّز التنفيذ. وفي حينه طرحت مجموعة من الأسئلة حول امكانية الحفاظ على

تجانس ووحدة الاطار الاورومتوسطي خاصة أن سياسة الجوار هي سياسة ثنائية قائمة على علاقة بين الاتحاد ودوله من جهة وبين كل ولة على حدى. في القابل، ان الشراكة الأورو-متوسطية جوهرها الجمع بين الاطار الثنائي والاقليمي.

وفي العام 2008 ازداد المشهد تعقيدا مع توقيع اعلان باريس الذي **أطلق الاتحاد من أجل المتوسط**. وبالنظر إلى طبيعة القضايا الاستراتيجية الاقليمية ، فإن الاتحاد من أجل المتوسط الذي يقدم نفسه على أنه فرصة لإحياء الاطار الاقليمي الأورومتوسطي ، سيكون عاجزا عن تقديم رؤية جديدة. على العكس تماما، سوف تقود هذه التجربة الى تعطيل تام للاطر القليمية والمتعددة الاطراف في العلاقات الاورومتوسطية. ومع الربيع العربي تبيّن ان التعطل في العلاقات الاقليمية تام وكلّي واقتصرت الردود الاوروبية على الجانب الثنائي من خلال سياسة الجوار الجديدة.

امام التحديات التي تعيشها المنطقة كما أوروبا، تتطلق هذه الورقة من الحاجة الملحة لاعادة تفعيل أطر التعاون والحوار الاقليمية والمتعددة الاطراف بين الاتحاد الاوروبي ودول المنطقة عبر التفكير عن البل الانسب لاحتضان هكذا توجه.

تستعرض الورقة النقاط التالية :

أولا – ضعف الاتساق بين الاطار السياسي الأورومتوسطي المتعدد الأطراف و سياسة الجوار الأوروبية

ثانيا – تعطل الاتحاد من اجل المتوسط والتجميد التام للاطار الأورومتوسطي المتعدد الأطراف .

ثالثًا – اعادة تفعيل العلاقات الاقليمية من داخل الاطر الاورومتوسطية

رابعًا – اعادة اطلاق العلاقات الاقليمية في أطر أوسع من حوض المتوسط

أولًا – ضعف الاتساق (coherence) بين الاطار السياسي الأورومتوسطي المتعدد الأطراف و سياسة الجوار الأوروبية

ان سياسة الجوار الأوروبي التي برزت أصلا كاستجابة لدول الجوار الشرقي الجدد قد اتسعت لتشمل شركاء في الجنوب . وبالرغم من أن سياسة الجوار الأوروبي تسعى لتعزيز التعاون السياسي الاقليمي وتنفيذ البرامج الاقليمية إلا أنها لا تزال تحتفظ في المقام الأول بطابعها الثنائي. ومنذ البداية، كانت سياسة الجوار الأوروبي حذرة إزاء الشراكة الأوروبية المتوسطية المتعددة الأطراف . وعلى الرغم من التزام سياسة الجوار الأوروبي بالتعزيز الشامل لكافة جوانب الشراكة الأوروبية المتوسطية ، يُبيّن تطور سياسة الجوار الأوروبي مدى صعوبة العلاقة مع الاطار السياسي المتعدد الأطراف للشراكة الأوروبية المتوسطية (أ). أما مع الاتحاد من أجل المتوسط ، فيتضاعف افتقار عمل الاتحاد الأوروبي للاتساق بسبب التجاهل شبه التام بين هذا الاطار والعمل المتعدد الأطراف وسياسة الجوار الأوروبي (ب).

أ- بين سياسة الجوار الأوروبي الثنائية والاطار المتعدد الأطراف للشراكة الأوروبية المتوسطية

إن سياسة الجوار الأوروبي هي سياسة أوروبية أحادية الجانب في حين تستند الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى وثيقة سياسية تقليدية أكثر تناظرًا وتوازنًا . ومع ذلك، لا يعدو جوار الاتحاد الأوروبي عن كونه مجرد هدف جغرافي ولا يعطي بحد ذاته أي امتيازات علائقية (ارتباطية). بينماتعبّر الشراكة عن رغبة متبادلة بتوطيد العلاقات . بأي حال ، إنها دعوة من جانب الاتحاد الأوروبي ترتكز على الواقع الجغرافي لتبرير إنشاء إطار جديد من جانب واحد.

في الواقع ، لا تتسم العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية والاطار السياسي المتعدد الأطراف بالوضوح المُعلن عنه. وطرح السؤال حول طبيعة العلاقات القائمة : هل نحن امام علاقة بين شركاء كما في مسار برشلونة مع كل ما تحمله هذه الكلمة من توازن. فهل نحن ان

هذه الدول هي فقط دول جارة للاتحاد مع ما يحمله هذا التعريف من مركزية للاتحاد الأوروبي. اذ يقتصر استخدام هذا المصطلح في الاتصالات الخاصة بمناقشة إطار الشراكة الاستراتيجية مع روسيا أو مع سياسة الجوار الاوروبي القائمة. فإذا كانت صفة " الشريك " هبة من الشراكة الأوروبية المتوسطية وقد أُكتسبت أصلا ، فإن ذلك يدل على الالتزام بتعزيز التعاون والمضي قدما نحو المشاورات الاقليمية. يُشير مفهوم دائرة الأصدقاء الذي أدخل إلى سياسة الجوار الأوروبي إلى إعتماد إستراتيجة موحدة تجاه كل جيران الاتحاد الأوروبي ، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة التنوّع في دول الجوار المنخرطة في سياسة واحدة مع الاتحاد الأوروبي.

سيصبح سؤال الاتساق أكثر الحاحا مع فرض سياسة الجوار الأوربي نفسها تدريجيًا على العلاقات الأورومتوسطية ، وهذا الأمر سيؤدي إلى تعاظم الخشية من تهميش الاطار المتعدد الأطراف للشراكة الأوروبية المتوسطية لصالح الاعلاقات الثنائية .ثمة من يعتقد في بلدان الجنوب أن سياسة الجوار الأوروبي تركت أثرا سلبيا على عملية برشلونة وذلك عن طريق تمييع طبيعتها التعددية والاقليمية.

ومع تعثر مسار برشلونة كان من الواضح ان تطوير العلاقات الثنائية سيضعف من الاطار الاقليمي. في الوثائق الاولى المتعلقة في سياسة الجوار لم تحاول المفوضية ان تجيب بشكل واضح على هذه النقطة وظلت تصر على ان التكامل بين الاطارين قائم وحقيقي. الا انه يجب انتظار وثيقة العام 2006 والتي اعتبرت بشكل واضح ان سياسة الجوار ترعى العلاقات الثنائية اما مسار برشلونة فيتولى الجانب الاقليمي والتعددي. ما يعني اقرارا ضمنيا بغياب التجانس نسبيا بين الاطارين. بهذا المعنى يصبح البعد الاقليمي لعملية برشلونه مجرد عنصر مكمّل يقتصر دوره على تعزيز التعاون دون أفق استراتيجي واضح. لذا تحولت سياسة الجوار الأوروبي إلى آداة أساسية لتعزيز عملية برشلونة ، عن طريق إبرام اتفاقات الارتباط وخطط العمل ، الى تهميش غير مباشر لأطلا التعاون المتعدد الاطراف. ولأنها تميل إلى تشجيع التقدم

في مجال التعاون الاقليمي. في الواقع أضحى هذا الاتساق حبرا على ورق ولا يعدو كونه مجرد توزيع للأدوار : الاتفاقات الثنائية من نصيب سياسة الجوار الأوروبي والاطر المتعددة الأطراف المتعثّرة ضمن الاطار الاورومتوسطي.

ب- إتساع الفجوة مع انشاء الاتحاد من أجل المتوسط .

منذ اتخاذ القرار بإطلاق مبادرة ثالثة على المستوى الأورومتوسطي ، أصبح مفهوما أنه لا بدّ من استغلال هذه الفرصة لإعادة النظر في الخريطة المؤسسية الأورومتوسطية. من الناحية المنطقية ، لا بدّ أن تأخذ المبادرة الجديدة المتعددة الأطراف بعين الاعتبار أوجه التناقض في الحوار السياسي المتعدد الأطراف لسياسة الجوار الأوروبي . وفي هذا الصدد طالب إتصال المفوضية حول الاتحاد من أجل المتوسط وزراء الخارجية بوضع مبادرة جديدة مع التفكير بالسبل الممكنة لتحقيق التآزر بين الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبي. تولي المفوضية هذا التآزر أهمية قصوى حيث دعت كافة المؤسسات الأوروبية للمشاركة في هذا الجهد مشاركة كاملة. يرى بعض الكتّاب أن الاتحاد من أجل المتوسط (أو حتى كل مبادرة أورومتوسطية جديدة) ينبغي أن يكمّل الأطر القائمة وذلك تفاديا لأي أثر معاكس على وضوح عمل الاتحاد الأوروبي وفعاليته.

يختلف الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبي على كيفية التغلب على أوجه العجز التي تشوب عملية برشلونة. فبينما تفضّل سياسة الجوار الأوروبي تعزيز العلاقات الثنائية على حساب تلك المتعددة الأطراف ، يقترح الاتحاد من أجل المستقبل خلاف ذلك تماما مدافعًا عن مبدأ تعددية الأطراف لا سيما التعددية الحكومية الدولية. إن تجاهل الاتحاد من اجل المتوسط لسياسة الجوار الأوروبي بالاضافة إلى غيرها ، هو نتيجة موضوعية لغياب الرؤية الاستراتيجية لكلتا السياستين ، ومن ثمّ افتقار عمل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في الجنوب إلى الانسجام. ويتضح هذا الأمر في حقيقة أن سياسة الجوار الأوروبي لا تزال سياسة ثنائية في جوهرها بينما ينخرط الاتحاد من اجل المتوسط في مشاريع إقليمية

الطابع . علاوة على ذلك ، تُعد قضايا الاصلاح السياسي حجز الزاوية في المقاربة الثنائية لسياسة الجوار الأوروبي ، والتي لا يضعها الاتحاد من أجل المتوسط ضمن أولوياته. في حال ظلت سياسة الجوار الأوروبي مجرد سياسة صممتها المفوضية ودوّنتها وأعدتها ونفذتها ، فإن الاتحاد من اجل المتوسط يتمتع بطابع حكومي دولي تتجاهل عند اللزوم الجهات الفاعلة فيه سياسة الجوار الأوروبي تجاهلا تاما. بهذا المعنى، تعمق غياب الاتساق بين الاطار الاقليمي والثنائي للعلاقات مع التجاهل المتبادل وشبه التام بين الاتحاد من اجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبي .

في المحصلة، يمكن القول ان امتناع سياسة الجوار الأوروبي منذ البداية عن مقاربة المسألة الاقليمية تاركة المسألة على عاتق الشراكة الأوروبية المتوسطية، أسفر ذلك عن تخلٍ تدريجي ومضمر عن البحث عن مقاربة شاملة لدول الجنوب المجاورة. وضِعت مقاربة سياسة الجوار الأوروبي في إطار ثنائي مع التكثيف التدريجي والمتواصل للتفاوت من غير إيلاء التعاون المتعدد الأطراف بين دول الجوار أهمية حقيقية. يرى الكتّاب المناهضين لاستراتيجية الجوار هذه التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي ، أن سياسة الجوار الأوروبي تُمثل تراجعًا ثلاثيا مقارنة بالشراكة الأوروبية المتوسطية وذلك بسبب تقليص حجم البعد الأورومتوسطي لصالح إطار يشمل أوروبا الشرقية ، وإضعاف بعد تعددية الأطراف والبعد الإقليمي لصالح الثنائية ، وتهميش البعد الانساني والثقافي لصالح الاقتصاد والمقاربة الأمنية.

ثانيا – تعطل الاتحاد من اجل المتوسط والتجميد التام للاطار الأورومتوسطي المتعدد الأطراف .

يحث الاتحاد من أجل المتوسط على اعتماد مقاربة تقوم على عدم تسييس الاطار المتعدد الأطراف بغية المحافظة على التعاون حول النزاعات الإقليمية المتوسطية. وسعى الاتحاد إلى إرساء تعاون إقليمي منفصل عن أزمات المنطقة غير أن هذه المحاولة حُظرت

بسبب اندلاع الأحداث في غزة في ديسمبر \ كانون الاول 2008 (أ) . لاحقًا ، ومع الشلل شبه التام الذي أصاب الاطار الأورومتوسطي المتعدد الأطراف ، فشل الاتحاد من اجل المتوسط في التعاطي مع الوضع الجديد للربيع العربي الذي يفرض وضع تعريف إستراتيجي جديد للاطار الأورومتوسطي المتعدد الأطراف (ب).

أ- تراجع مشاركة الاتحاد الأوروبي في إيجاد حلول للنزاعات السياسية مع الاتحاد من اجل المتوسط

في مواجهة عرقلة عملية السلام نتيجة العنف المتنامي ، أصبحت إعادة تقييم الصلة بين الشراكة وحل الصراع العربي- الاسرائيلي التي يسعى إليها الاتحاد من أجل المتوسط مشروعة . ومع العملية العسكرية الاسرائيلية على غزة عام 2009 وانحسار مشاركة الاتحاد الأوروبي في حل النزاعات السياسية ، سرعان ما جوبه الاتحاد الأوروبي بالحقيقة التي تبرهن إستحالة فصل أي تعاون إقليمي عن الصراعات الاقليمية.

توخيا للواقعية بمواجهة حالة الجمود التي تعتري عملية السلام ، يدعو الاتحاد من اجل المتوسط إلى الفصل بين الحوار السياسي الغارق في الصراعات الاقليمية من جهة والتعاون الاقليمي الفعال على المستويين القطاعي والاقتصادي من جهة ثانية. ولما كان منظور السلام خارج جدول الأعمال ، يتعين على الاتحاد الأوروبي إقتراح إنشاء إطار سياسي أقل فعاليّة . وبخلاف الشراكة الأوروبية من أجل المتوسط ، يزعم الاتحاد من أجل المتوسط أن الصراع تمكن من كبح علاقات التعاون الاقليمي وذلك بتسييس مجالات لا صلة لها ، ويرى أن التعاون الملموس عن طريق المشاريع الكبرى سيتيح وحده التصدي للقضايا السياسية وتعزيز نوع الدعم المطلوب لتحقيق بيئة مؤاتية لابرام اتفاق سلام .

لكن سرعان ما خضعت مقاربة الاتحاد هذه تجاه دول المتوسط لاختبار عسير بعد العدوان الاسرائيلي على غزة. ذلك أن أزمة غزة ستقوض جذريا مصداقية أي فصل بين العلاقات الأورومتوسطية والسياق السياسي الاقليمي. لقد أكدت الحرب الاسرائيلية على قطاع

غزة في شهر يناير \ كانون الثاني مرة جديدة الصلة الوثيقة بين إحراز أي تقدّم في مجال التعاون الأورومتوسطي والاضطرابات التي تشهدها المنطقة.

لذلك إقترحت مصر وهي بلد مشارك في رئاسة الاتحاد الأوروبي من أجل المتوسط على البلدان العربية تعليق كل أنشطتها ما لم يتوقف الغزو الاسرائيلي. في النهاية ، إتخذ القرار الرئيسان المُشاركان بتأجيل كل الاجتماعات إلى مواعيد تُحدد لاحقًا بسبب الأحداث في غزة. تطالب كل مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومنذ سنوات بأن ينخرط الاتحاد بصورة حقيقية في المساعي المبذولة لتحقيق السلام واحتواء الصراعات إذ لربما يُساهم ذلك في إحياء أهدافه ببناء الشراكات . ومع إندلاع أزمة غزة ، خرجت كل فعالية للاتحاد من أجل المتوسط عن مسارها . ولما كان الاتحاد لا يعطي الأولوية لحل هذا الصراع ، فإن نجاح المشاريع القطاعية لم يعد ممكنا. لقد أثبتت أزمة غزة مجددًا أن إحلال السلام لا بدّ أن يسبق تنفيذ أي برامج تعاون من قبل الاتحاد من أجل المتوسط . بأي حال ، إن هذ الاستنتاج لا يحل المشكلة لاسيما أن التوتر مرجح للاستمرار.

في الواقع ، **نجح الاتحاد من اجل المتوسط الذي طرح الأسئلة الصحيحة حول المشاكل الحقيقية التي تواجهها العلاقات الأورومتوسطية ، لكنه قدّم إجابات غير مرضية زادت من غموض النظام الحالي عبر إطار مرتبك**. فبالرغم من كل هذه الصعاب ، نجحت عملية برشلونة ومكتساباتها في إبرازالجوانب المتصلة بالهويات على المستوى الأورومتوسطي. إذا لقد ظهرت هذه الهوية واصبح من الصعب تجاوزها أو تجاهلها . علاوة على ذلك ، ولما كان البعد السياسي المتعدد للأطراف لا يزال متماشيا بعض الشيء مع سياسة الجوار الأوروبي ، فإن البعد الأمني الاستراتيجي الطابع لا يزال مرتبطًا نسبيا معها. مع ذلك وكما سنلاحظ تحت العنوان التالي فإن بناء سياسة الجوار الأوروبي للأمن في دول الجوار لا يزال متماشيا بطريقة ما مع التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ب- الفشل التام للاتحاد من اجل المتوسط في التفاعل مع الربيع العربي

جراء إخفاق الاتحاد من أجل المتوسط وعدم قدرته على تحقيق نتائج ملموسة ، سيُصاب الاطار الأورومتوسطي المتعدد الأطراف بشلل شبه كامل . ومع اندلاع الانتفاضات الشعبية في ظل الربيع العربي ، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه مجبرا على الاستجابة لهذا الوضع الجديد لكن تفاعل الاتحاد من أجل المتوسط كان غائبا . فلم يقترح أي مبادرة تحفيز . لقد اهتزت تجربة التعاون الاقليمي برمتها مع " حلول الربيع " ، الأمر الذي حدا بالبعض إلى المطالبة بإعادة تأسيس العلاقات الأورومتوسطية. تزامنت الاضطرابات التي شهدها العالم العربي مع الفشل الذي مني به الاتحاد من أجل المتوسط ، وكان ذلك سببا إضافيا لإحياء الاطار الأورومتوسطي المتعدد الأطراف . لكن لا بدّ من إستخدام هذا الاطار المتعدد الأطراف على نحو أكثر إستراتيجية لإحراز تقدّم على مستوى العلاقات الثنائية بين الشركاء لا سيما عندما يتعلق الأمر بحل النزاعات. لما كان من السابق للآوان الاندفاع نحو مبادرات جديدة وإعادة إنتاج الآثار المترتبة عن إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط ، يبدو أن الاطار العلائقي بعد الربيع العربي لن يعود لسابق عهده. حاليا ، يشهد الحوار الاقليمي جمودا تاما داخل إطار هيئات الاتحاد من اجل المتوسط ، إذ لم يُتخذ أي إجراء حقيقي ملموس .

لقد منيّ الاتحاد من أجل المتوسط بفشل سياسي وأضاف إرباكا مؤسسيا أدى إلى التعثر التام للحوار السياسي المتعدد الأطراف . إضافة إلى ذلك ، عقّد الصلة الضعيفة بين سياسة الجوار اللاوروبي والاتحاد من اجل المتوسط التعاون الأورومتوسطي . ساهمت السياستان المتبعتان في فترة ما بعد التوسّع واللتان كانتا تهدفان إلى إستكمال معاهدة برشلونة وتعزيزها في تفاقم نشوء هذا الوضع المتناقض : يدفع الاتحاد من اجل المتوسط باتجاه إطار متعدد الأطراف ذي طابع حكومي دولي متنامي ، في حين تعزز سياسة الجوار الأوروبي البعد الثنائي في العلاقات الأورومتوسطية عن طريق سياسة تقودها المفوضية.

ونتيجة للشلل الذي أصاب الحوار السياسي المتعدد الاطراف في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، طغى البعد الثنائي للعلاقات الأورومتوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبي على ما تبقى. فإن كانت سياسة الجوار الاوروبي الثنائية الجوهر قد همشت بعضًا من أوجه

الشراكة وهي مستمرة على هذا المنوال ، لن تستطيع عندئذ أن تحل محل الاطار الاورومتوسطي أو أن تتجاوزه . إن طبيعتها الثنائية وأوجه القصور التي تعتريها والتي تمنع حصول اي تطورات محتملة أفقدتها قدرتها على تشكيل بعد متعدد الأطراف مع دول الجوار في الجنوب. لذا يصعب بناء غطاء واحد متعدد الأطراف من ثلاث مناطق مختلفة ، إذ سيُنتج ثلاث أجندات مختلفة تماما .

ثالثًا – اعادة تفعيل العلاقات الاقليمية من داخل الاطار الاورومتوسطي

لقد فوّت الاتحاد من أجل المتوسط فرصة " الربيع العربي " ولم ينجح في فرض نفسه كلاعب سياسي فاعل في منطقة البحر الأبيض المتوسط . فلم يبدِ أي تفاعل على الاطلاق كما لم يعقد أي اجتماع. فضلا عن ذلك ، تدلّ إستقالة الأمين العامة للاتحاد من اجل المتوسط في شهر فبراير \ شباط عام 2011 على الاخفاق السريع لبنية مضطربة ومليئة بالمشاكل. ولما كان الشلل قد أصاب هذا الاطار المتعدد الأطراف منذ سنوات ، جاء الربيع العربي كفرصة لإعادة تأسيس الاطار الأورومتوسطي المتعدد الأطراف . فُعرضت سيناريوهات عديدة للخروج من هذا المأزق والاستجابة للوضع الجديد.

إذًا ، إن البحث عن بديل لحالة الركود ليس بهذه البساطة : ففي حال لم تؤدِ حماية الوضع الراهن إلى نتائج مرضية، سُشتت التنقيحات الكثيرة القانون الأورومتوسطي. لا بدّ أن يوضح الإتحاد الأوروبي الأهداف التي ينشدها كما ينبغي له أن حديد التوازن مع الشرق وأن يقرر ما إذا كان يريد المحافظة على وحدته مع دول الجوار أم أنه يفضل التمايز عنها. إن كان مسار سياسة الجوار الأوروبي قد ركزّ على الثنائية والتمايز ، كشفت هذه الدراسة عن الحاجة لدمج الخيارات الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس إستراتيجية شاملة ثنائية ودون إقليمية ومتعددة الأطراف في آن معًا .

وفي سبيل إعادة تعريف البعد المتعدد الأطراف الاورومتوسطية يمكن تقديم عدة خيارات.

السيناريو الأول : العمل تفكيك الاتحاد من اجل المتوسط والبدء من الصفر ، ما يعني " تدمير " بنية الاتحاد ما سيؤدي إلى العودة إلى النهج الأصلي لعملية برشلونة. يُخشى أن تكون هذه الاستراتيجية مناهضة للانتاجية لأن العودة إلى الوراء نحو برشلونة أمر غير واقعي. بالاضافة إلى ذلك ، سيقود هذا التفكيك في المراحل الانتقالية إلى تركيز أكبر على العلاقات الثنائية في إطار سياسية الجوار الأوروبي. وبأي حال ، أصبح إنشاء الاتحاد من اجل المتوسط اليوم عملية يتعذر إلغاؤها. إن إطار الاتحاد من اجل المتوسط هو واقع سياسي وقانوني ومؤسسيّ في آن معًا ، لذا سيكون تفكيكه من علامات الضعف في الاجراءات التي يتخدها الاتحاد الأوروبي الهشة أساسا .

السيناريو الثاني : تحويل الاتحاد من أجل المتوسط إلى ما يشبه وكالة التنمية يحرص الاتحاد الأوروبي عن طريقها على تعزيز التوجه الاقتصادي لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط ، وتقليص أوجهها السياسية في الوقت عينه. ومع ذلك ، فاقم هذ المنظور من خطر تجريد العلاقات الأورومتوسطية من إطارها السياسي المتعدد الأطراف بعد الربيع العربي أكثر من اي وقت مضى . من الجليّ أن هذا الحل لم يتكيّف مع التعقيد الذي يتسم به السياق الاستراتيجي لهذه العلاقات الأورومتوسطية. لذا لا بدّ من إنهاء مفهوم إتحاد المشاريع. يُمكن أن يأتي هذا السيناريو مكملًا للسيناريو الآخر الذي يدعو لإنشاء " مؤتمر دبلوماسي " متعدد الأطراف من اجل المتوسط يميل إلى الفصل بين توجهات الاتحاد من اجل المتوسط السياسية وتلك الاقتصادية. تبقى مشكلة هذا الخيار أنه يتنافى مع إنجازات عملية برشلونة ومنها الاتحاد من اجل المتوسط عينه وأيضًا بانه لا يوازي درجة تعزيز العلاقات الثنائية في إطار سياسة الجوار الأوروبي .

السيناريو الثالث: وهو الأكثر واقعية، والذي يكمن في العودة إلى " إتحاد سياسي" ، والتخلي في هذه الحالة عن المقاربة المشاريعية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي . ولما كانت العودة الوحيدة إلى معادلة برشلونة غير واقعية ويتعذر معها إلغاء الاتحاد من أجل المتوسط ، يتعين على الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف إطار الاتحاد من اجل المتوسط بإضافة رؤية

سياسية إستراتيجية جديدة تنسج رابطا مع تحقيق الديمقراطية المفتوحة بعد الربيع العربي والتخلي عن مقاربة الاتحاد التي تتجاهل الصراعات الاقليمية. في الواقع، وفي ظل إستمرار الصراعات الاقليمية ، أظهرت تجربة الاتحاد من اجل المتوسط أن غياب إستراتيجية واضحة تعزز تجاهل هذه الصراعات عن طريق اعتماد مقاربة غير مسيسة للمنطقة ما يجعل الجمود السياسي والمؤسسيّ مسألة محتومة . لذا لا بدّ من إنشاء مقاربة سياسية جديدة تتفق مع أهداف سياسة الجوار الأوروبي وترتكز على العناصر الايجابية لإنجازات برشلونة .

رابعًا – آفاق اعادة اطلاق العلاقات الاقليمية في أطر أوسع من حوض المتوسط

إن كان الطابع دون الاقليمي في إطار سياسة الجوار الاوروبي والشراكة الأوروبية المتوسطية واحد من البدائل لمواجهة التحديات في المغرب ، فإن الوضع في الشرق الأوسط يتطلب توسيع نطاق التعاون إلى خارج الحدود المتوسطية المحضة . إن توسيع نطاق التعاون لتخطي الاطار المتوسطي المحض سيفسح المجال أمام تحرك أكبر في المنطقة . يُحسب لهذا التوسع في مجال الأمن خارج الاطار الواحد قدرته على تحقيق الأهداف الأمنية للاتحاد الأوروبي وضمان الاتساق بين العمل والاولويات الأمنية الأوروبية في المنطقة.

لكن توسيع التعاون خارج الأطر المتوسطية لا يُناسب فرضيتنا . لأن هذا يعكس الحاجة التي برزت في أعقاب التغييرات التي شهدتها المنطقة . لقد أدرك الاتحاد الأوروبي هذه الحاجة فأطلق في عام 2004 الشراكة الاستراتيجية من أجل منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط . غير أن هذه المبادرة التي أبصرت النور في السياق الخاص للحرب العالمية على الإرهاب وبعد الغزو العراقي لم يُكتب لها الاستمرار وجرى التخلي عنها سريعًا .

يُمكن الاستفادة من مبادرة كالشراكة الاستراتيجية من اجل منطقة المتوسط والشرق الأوسط في معالجة القضايا الراهنة في منطقة الشرق الأوسط le Partenariat Stratégique pour la région Méditerranéenne et le Moyen-Orient. وعلى الرغم من فشل هذه المبادرة ، لا تزال إقامة تعاون مع الشرق الأوسط يتخطى الحدود

المتوسطية ضرورة ملحة. في هذه المرحلة ، يُمكن أن تمثل الشراكة الاستراتيجية من اجل منطقة المتوسط والشرق الأوسط نقطة انطلاق جديدة من شأنها المحافظة على الاطار الجغرافي وبناء الأمن والاستقرار في آن معا ، ليس مع الجيران وحسب إنما أيضا مع جيران الجيران (أ). بيّد أن هذه الأهمية الجغرافية للشراكة الاستراتيجية من اجل منطقة المتوسط والشرق الأوسط تستلزم إعادة النظر في المقاربة وأولوية الأهداف المحددة منذ البداية (ب) .

أ- أهمية التفكير إطار يتخطى الحدود المتوسطية الصرفة.

لقد طرح الاتحاد الاوروبي في العام 2004 مبادرة تحت اسم **الشراكة الاستراتيجية من اجل منطقة المتوسط والشرق الأوسط** والتي ترافقت مع المشروع الاميركي ما بعد حرب العراق والذي عرف تحت اسم الشرق الاورسط الجديد. من ناحية المضمون لم تقدم شيئا جديدا لكنها كانت قد ركزت على الجانب الامني مع حفاظها على تمايز واضح مع الرؤية الاميركية. الا انه جرى سريعا التخلي عن هذه المبادرة ولم يعد يسمع عنها ولا عن مصيرها. في كل الاحوال يبدو ان التوازنات والخلافات بين الاوروبيين حول الحرب في العراق كانت وراء طرح المبادرة بطريقة غير معمقة ومن ثم اخراجها من التداول.

على الرغم من ذلك، بقى ان الاطار الجغرافي الذي طرحته هذه المبادرة كان مثيرا للاهتمام حيث جمعت للمرة الاولى في وثيقة اوروبية تحليلا يشمل في الوقت عينه : دول الشراكة الارومتوسطية + الخليج العربي + اليمن + ايران + العراق + ليبيا + موريتانيا. في حينه، فان همية هكذا مبادرة انها وللمرة الاولى منذ اعلان برشلونة تتم معالجة القضايا السياسية في الشرق الأوسط في شكل يتجاوز تتجاوز الاطار المتوسطي المحض . في الواقع ، حتى وإن كان الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي (وكذلك الصراع مع بقية البلدان العربية في شرق البحر الأبيض المتوسط) ولا يزال السبب الرئيس للتوتر في المنطقة ، نرى أن ليس ثمة تقارب جغرافي بين القضايا والجهات الفاعلة لا سيما وأن الصراع لا يقتصر على اللاعبين

المباشرين. وتضاف الحروب العراقية الايرانية والدور الخليجي فيها إلى النزاعات في منطقة الشرق الأوسط . ويبدو أن تداخل التحديات والقضايا التي تواجه الشرق الأوسط يتنامى يوما بعد يوم . ويُمكننا أن نستشهد هنا بالأزمة اللبنانية : التي تمثل شبكة تتخطى الاطار المتوسطي الحالي وأيضا إطار عام 1995 حول قضايا الشرق الأوسط. وعلى غرار ذلك، المسائل العراقية والايرانية وحاليا الأزمة السورية وتأثيرها في القضايا المتوسطية الشرق اوسطية التقليدية ، فضلا عن تعاظم دور دول الخليج وتركيا وإيران .

وهذا يعني أن الصراع العربي – الاسرائيلي عموما والصراع الفلسطيني- الاسرائيلي خصوصًا ، سيظلان المشكلة المركزية في الشرق الأوسط لكن الأمر لا يقتصر عليهما. يرى بعض الزعماء العرب المعادين للنظام الإيراني ، أنه لا يُمكن إحلال الأمن والسلام ما دام العالم تحت تهديد البرنامج النووي الايراني . وفي هذا الترتيب للأولويات ، نشأ أو يوشك على ذلك تحالف نتيجة تشابك المصالح بين الدول العربية (الموالية للغرب) والغرب مع إسرائيل بمواجهة الخطر الايراني . لذا ، فإن حصول أي تعاون على المستوى الأمني في الشرق الأوسط لن يكون ممكنًا أو شاملا ما لم يأخذ بعين الاعتبار تداخل المشاكل في الشرق الأوسط متجاوزًا الاطار العربي الحصري أو المتوسطي الحصري. لقد حلّت نهاية التفرّد العربي لأن تأثير الملف النووي الإيراني على ما عداه من ملفات منطقة الشرق الأوسط أصبح محتمًّا ، ومنها ملف عملية السلام وبالمثل مسألة استقرار بلدان مثل لبنان ، والاراضي الفلسطينية (لا سيما غزة) وإستقرار بعض الأنظمة العربية في دول الخليج مثلا. كما حلّت نهاية التفرّد المتوسطي بسبب التداخل بين قضايا الشرق الأوسط الاقليمية والمفات العراقية والايرانية والسورية.

ب- مدى الانسجام بين الاطار الجغرافي الموّسع وتطوّر الأوضاع في الشرق الأوسط

تلتقي الحاجة للتعاون مع جيران الجيران والتي أحيتها بصورة ملحوظة سياسة الجوار الأوروبي ، مع أهداف الاستراتيجية الاقتصادية - الأمنية . مع ذلك ، لا بدّ أيضا تحديد حجم

هذه الإرادة. على سبيل المثال ، يفتقر أي بديل مثل العودة إلى الحوار العربي –الأوروبي إلى الواقعية والشمول (أ)، غير أن مبادرة " سياسة الجوار العربي " التي تبنتها جامعة الدول العربية قد تُشكل جزءا من تقاطع الرؤية (ب).

أ- صعوبة العودة إلى حوار عربي – أوروبي صرف

منذ صدور ردود الفعل الأولى حول الشراكة مع شرق أوسط موسَع ، أكتفى الاتحاد الأوروبي بمجرد الإشارة إلى إمكانية إجراء حوار مع العالم العربي ، وهذا الموضوع لم يجرِ التطرق له منذ سبعينيات القرن الماضي أي منذ تاريخ تبني الحوار العربي الأوروبي ، والذي أُسقط نهائيا من الحسبان مع عملية برشلونة . وكان المجلس الأوروبي قد دعا في أثناء اجتماعه الذي عُقد في تسالونيكي (من 19 إلى 20 يونيو \ حزيران 2003) المفوضية والممثل الأعلى إلى إعداد خطة عمل خاصة بالعالم العربي ترتكز على البرامج القائمة لا سيما عملية برشلونة وسياسة الجوار التي تتحدث عن عصر " الجيران الجدد " ، وذلك في سياق التعبير عن إدانته للاتحاد الأوروبي وحثه على تعزيز روابطه مع العالم العربي .

قدم الممثل الأعلى والمفوضية وثيقة تتناول تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي . بدا تأثير المنطق الأورومتوسطي واضحا في نص هذه الوثيقة الذي أشار إلى هيكلية إصلاحية ثلاثية الأبعاد تشمل الاصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي والحوار السياسي . فالوثيقة إذًا لم تعرض أفكارا جديدة بشأن الآليات أو المؤسسات وجلّ ما أشارت إليه هو الدعوة إلى " تنسيق *أفضل بين آليات السياسة المختلفة المُستخدمة لتعزيز مقاربة شاملة أكثر إتساقًا* " ، محتفظةً في الوقت عينه بروح الاستراتيجية الأمنية الأوروبية . ولم تكد تمر شهور قليلة حتى تخلى الاتحاد الأوروبي عن تعزيز الاطار العربي الأوروبي لإبراز الشراكة الاستراتيجية من اجل منطقة المتوسط والشرق الأوسط .

يؤيد بشارة خضر بوضوح العودة إلى حوار بين الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان العربية من جهة ثانية يترافق مع حوار أوروبي-عربي بصورة شراكة أوروبية – عربية أو

حتى بصورة سياسة عربية في أوروبا . أُطلق الحوار الأوروبي العربي في مطلع سبعينيات القرن الماضي ، وتجسدت فكرة هذا الحوار في عام 1973 في أعقاب حرب يوم الغفران (حرب أوكتوبر أو حرب تشرين) والصدمة النفطية الأولى . وشارك في هذا الحوار الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجامعة الدول العربية . لا بدّ من إعادة تأسيس العلاقات بين الشركاء على أساس المساواة واحترام مصلحة كل منهم وإيجاد تعاون أوروبي عربي بمواجهة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

تبقى المشكلة بأن المسيرة الأوروبية العربية قد هُجرت منذ سنوات طويلة. وكلّ ذريعة تصب في مصلحة العودة إلى أشكال الحوار أو الشراكة الأوروبية – العربية لن تكتسب الشرعية من غير وصمة الشراكة الأورومتوسطية ، التي لن تقتصر على إنتقاد النتائج وحسب بل وستؤيد التشكيك بمفهوم الأورومتوسطية عينه . وتعكس مسألة العلاقات بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي تنوع الأوضاع القانونية ، ما من شأنه الحؤول دون المرور المباشر إلى إطار واحد للشراكة .

أولًا ، إن الشراكات المبرمة تشمل أوروبا والدول العربية المتوسطية . ثانيًا ، أقام الاتحاد الأرووبي علاقات ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق اتفاق التعاون الموقع في عام 1988. ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز الاستقرار وتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية . كما يهدف أيضا إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتقني والتعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة وصيد السماك والاستثمار والعلوم والتكنتولوجيا والبيئة. ثالثًا ، ترتكز العلاقات مع اليمن والدول العربية الخمسة المتنمية إلى دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (وهي جزر القمر وجيبوتي وموريتنانيا والصومال والسودان) بصورة أساسية على التعاون في مجال التنمية . وأخيرًا ، هناك بلدان لم تنخرط في علاقات التعاون والحوار السياسي ولم تبرم اي اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي مثل العراق وإيران . ويشير هذا التنوّع القانوني إلى أن أي نية لاستعادة شكل الحوار الأوروبي العربي تهدد بالمساس باتساق العمل ورؤية المشاريع الأورومتوسطية وإنجازاتها.

ب- سياسة الجوار العربي : نحو شراكة مع جيران الجيران ؟

هـذه المـرة ، إنهـا المبـادرة العربيـة مـن تؤكـد أهميـة الاطـار الجغرافـي للشـراكة الاستراتيجية من اجل منطقة المتوسط والشرق الأوسط. تُبرر هذه المبادرة التي وضعها الأمين العام لجامعة الدوّل العربية مجددًا التخلي عن العودة للحوار الأوروبي –العربي. كما تمهد مبادرة الجامعة العربية الجديدة " سياسة الجوار العربية " الطريق أمام منطق الجوار الذي يتخطى حدود التعاون العربي العربي . نوقشت هذه المبادرة في شهر سبتمبر أيلول 2010 في أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب تمهيدا لعرضها في أثناء اجتماع القمة الاستثنائية التي كانت مقررة بعد شهر من ذلك التاريخ. وفي شهر اوكتوبر \ تشرين الأول من العام عينه ، وفي أثناء التئام مؤتمر القمة العربية في ليبيا ، ناقش الرؤساء العرب سبل تحسين العمل العربي المشترك بتحقيق الاصلاح المؤسسي للجامعة وصدقوا على تقرير الأمين العام بشأن سياسة الجوار العربي.

على المستوى المؤسسي ، إقترح أمين عام الجامعة في حينه عمرو موسى مجموعة من المبادئ الهادفة لإنشاء رابطة إقليمية بصورة منظمة دولية جديدة يُرجح أن تُعرف باسم رابطة دول الجوار العربي. أطلقت هذه المبادرة الجديدة وللمرة الأولى تعاونا سياسيا أو إقتصاديًا بين الدول العربية الممثلة في الجامعة العربية ، خارج المحيط العربي الصرف لتمتد إلى الجوار الأفريقي والآسيوي . كان الهدف المعلن من وراء إطلاق سياسة الجوار العربي إنشاء إطار كرابطة إقليمية أو منتدى إقليمي تؤدي فيه الجامعة دورا مركزيا . ولا ينبغي أن يقتصر هذا التعاون على القضايا السياسية والاستراتيجية ، إنما ينبغي له أيضا أن يشمل " التعاون الاقتصادي بما في ذلك إنشاء منطقة أو أكثر للتبادل التجاري الحر" ، والتنسيق حول قضايا مثل التغيّر المناخي والطاقات المتجددة والأمن الغذائي أو المائي بالاضافة إلى التعاون الثقافي.

يؤكد هذا التغيّر في السياق في منطقة الشرق الأوسط أهمية إنشاء إطار حقيقي للتعاون يتخطى مقاربة الاتحاد الأوروبي الموسّع بشأن الجوار المباشر ليغطي دول جيران الجيران

في الشرق الأوسط . لذا ثمة ضرورة لأن يقود الى التفكير في توجّهين من أجل البحث في مستقبل الشراكة مع جيران الجيران.

التوجّه الاول : البحث تقارب فكري وتقاطع في الأهداف.

ان الصلة المباشرة بين سياسة الجوار العربي الجديدة والمبادرات الأوروبية في المنطقة غير واضحة. خضعت هذه المبادرة للمراجعة على المستوى النظري ، بعد إنهيار مفهوم الحوار العربي العربي الصرف وفي ظل مشاركة دولة مثل تركيا في كلا المشروعين. وعلى الرغم من التباينات السياسية الشاسعة ، إن التشابه بين سياسة الجوار العربي وسياسة الجوار الأوروبي ليس مجرد مصادفة لغوية . فمن الواضح ان فكرة الانفصال عن منطق التعاون العربي-العربي المحض مستوحاة من إنعاكاسات سياسة الجوار الأوروبي وذلك لتفادي ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسّع وجيرانه الجدد.

التوجه الثاني التفكير في الاطار الهيكلي والمؤسسي لهذه الشراكة.

إن إنشاء روابط بنيوية للحوار السياسي مع هذه الدول سيسمح بسد جزء من فجوة العجز الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في المنطقة. علاوة على ذلك ، تفرض الاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية التراجع قليلا والتفكير عميقا من غير أن يحد هذا الأمر من قدرتنا على التفكير. لقد اضطلعت جامعة الدول العربية بدور سياسي في المنطقة وهي قادرة على تولي دور المحاور الفعّال مع الاتحاد الأوروبي. لذا إن عقد مشاورات بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية أمر مطلوب لتحسين صياغة سياسات الجوار التي تجيز عمل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط على نحو أكثر إتساقًا.

خاتمة :

على الرغم من أنه ثمة حاجة ملحة لإدراج مسألة البعد الاقليمي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه من دول المتوسط على جدول الأعمال اليوم أكثر من ذي قبل، الا أنه وبالنظر الى الخيارات المطرحة سابقاً، يتبيّن أن الأمر دونه العديد من المعوقات القانونية والسياسية والمؤسساتية. كما كان الحال بالنسبة لعملية برشلونة التي أُنشئت بناء على رؤية ومقاربة إستراتيجيين ، لا بدّ من وضع أهداف طويلة الأجل في كل مرة تطرأ فيها أفكار جديدة بشأن مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط. فإن كان المنظور يتعلق بإعادة صياغة الاتحاد من اجل المتوسط على أساس سياسي، تُثبتُ التجربة على مدى السنوات الأخيرة ان كل إعادة تعريف لسياسة التعاون الاقتصادي والمساعدة في تنمية بلدان هذه المنطقة لن يكون فعّالًا ما لم ترافقه رؤية استراتيجية. ويجب أن تحتل قضية تحقيق الديمقراطية صميم هذه الرؤية الاستراتيجية للإطار المُعاد تأسيسه . وفي ما يخص عمل الاتحاد الأوروبي ، وكما الحال مع الاطار المتعدد الأطراف ثمة ضرورة منطقية ملحّة في محاور ثلاث رئيسية .

أولًا ، لا بدّ أن تعود مسألة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان مجددًا ركيزة أساسية في الحوار السياسي المتعدد الأطراف . وإن كان ينبغي له أن يستند إلى مكتسبات برشلونة فلا بدّ من التوجّه نحو مسار أكثر تشددًا وصرامة مما جرى تبينه عام 1995 .

ثانيًا : بينت تجربة الاتحاد من أجل المتوسط أن تجاهل الصراعات السياسية له تأثير مناهض للانتاجية ، تصبح عودة الحوار السياسي المتعدد الأطراف أمرا لا مفر منه. ومن هذا المنظور، يتعين على الاتحاد الأوروبي وضع إستراتيجية شاملة ومتسقة في مواجهة المشاكل الاقليمية. وإن كان الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي سيظل محط إهتمام الاتحاد الأوروبي.

ثالثا : التفكير في إستراتيجية مشتركة واضحة حول قضايا ما بعد الربيع العربي. على سبيل المثال، يجب التفكير في صياغة معادلة تهدف إلى خلق التوزان في عمل الاتحاد الأوروبي الذي ينبغي له أن يكون على بينة من النزعات الاستبدادية لدى الاسلاميين المنتخبين حديثًا والخطر المتمثل في عودة الجيش إلى السلطة. إن الاستراتيجية هذه المرة ستكون جيدة

ومحددة تماما وسيتمكن الاتحاد من عرض هذه المقاربة على شركائه من أجل التوصل إلى تحديد قاسم مشترك قادر على إحياء الاطار المتعدد الأطراف .

وبالنتيجة ، إن كانت العودة البسيطة إلى معادلة مسار برشلونة غير واقعية ، يبقى السؤال من الصعب أخذ قضايا الجنوب الحقيقية بعين الاعتبار دون استنساخ غير واقعي للتجارب السابقة خاصة ان الظروف اليوم تختلف كليا عن العام 1995 ؟ ولا بدّ من الشروع في مناقشات جديدة ، والعثور على صيغة أخرى لا تمر بسياسة الجوار الأوروبي أو التعاون الاورومتوسطي الحصري . بناء عليه، ربما يكون من الافضل الخروج من هذه الدائرة المفرغة والبحث عن طابع إقليمي جديد مبني على التعاون على التعاون عبر التحرر النسبي من البعد الجغرافي الأورومتوسطي.

الدكتور علي مراد :
منسق الابحاث والمخالفات الانتخابية في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
محاضر في القانون العام - متخصص في الشراكة الأورو- متوسطية وسياسة الجوار